تقرير

كارول سلوم
carolsalloum11@gmail.com

سنة من عمر الحكومة: إجراء الانتخابات البلدية عودة العلاقات مع الخارج وتقدّم في حصريّة السلاح

في 8 شباط عام 2025، ابصرت حكومة الرئيس نواف سلام النور، متخذة شعار التضامن بين أعضائها والتزام الدفاع عن سيادة لبنان ووحدة ارضه وشعبه والعمل الجاد لاخراجه من المحن والازمات، مطلقة في بيانها الوزاري مجموعة التزامات سياسية واقتصادية واجتماعية، أبرزها امتلاك الدولة قرار الحرب والسلم، والشروع في تنفيذ ما بقي في وثيقة الوفاق الوطني وقيام دولة القانون بعناصرها كافة

جاء البيان الوزاري لحكومة الرئيس سلام منسجما مع ما أورده رئيس الجمهورية العماد جوزف عون في خطاب القسم عند انتخابه في التاسع من كانون الثاني 2005. من هنا كانت الفقرة التي اشارت الى إلتزام الحكومة تنفيذ ما ورد في هذا الخطاب وتحديدا حول واجب الدولة في احتكار حمل السلاح، دولة تلتزم بالكامل مسؤولية أمن البلاد والدفاع عن حدودها وثغورها.

ولقد ابرزت الحكومة في هذا الصدد ايضا الالتزام بتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 كاملا من دون اجتزاء ولا انتقاء لجهة سلامة اراضي لبنان وسيادته واستقلاله السياسي داخل حدوده المعترف بها دوليا، وفق ما ورد في اتفاق الهدنة بين إسرائيل ولبنان في 23 آذار 1949.

لم يغفل البيان الوزاري لحكومة الرئيس السلام عن تضمينه اي عنوان اساسي من الملفات، من اهمية حشد الدعم العربي والدولي للاسراع في اعادة اعمار ما دمره العدوان الإسرائيلي، وتمويل كل ذلك بواسطة صندوق مخصص يمتاز بالشفافية، مرورا ببسط سيادة الدولة على كامل اراضيها بقواها الذاتية حصرا، ونشر الجيش في مناطق الحدود اللبنانية المعترف بها دوليا، وصولا الى دولة فعالة بإداراتها العامة ومؤسساتها واصلاح قطاعاتها وتعزيز قدرات خزينة الدولة.

هذه العناوين كما غيرها، شكلت جزءا اساسيا من تعهدات حكومة الرئيس سلام، ورسمت خارطة طريق في اتجاه بناء دولة لا خلاص لنا خارج حضنها. فماذا حققت الحكومة بعد مرور عام على تأليفها، وما هي المشاريع التي لم تحققها؟

في جلسة مجلس الوزراء التي عقدت في 5 آب 2025 في القصر الجمهوري وترأسها رئيس الجمهورية العماد جوزف عون، كلف المجلس الجيش اللبناني وضع خطة تطبيقية لحصر السلاح في يد الدولة قبل نهاية العام نفسه، ووصف هذا القرار وقتها بالتاريخي. فيما أعلن الرئيس سلام في اعقاب هذه الجلسة موجبات التكليف، وذلك بناء على وثيقة الوفاق الوطني والبيان الوزاري وخطاب القسم واعلان الترتيبات الخاصة بوقف الاعمال العدائية كما اقر في 27 تشرين الثاني 2024 داعيا الى الالتزام بقرارات مجلس الامن الدولي التي تؤكد على "نزع سلاح جميع القوات المسلحة في لبنان بما فيها سلاح حزب الله والسلاح الفلسطيني"، على ان تكون القوات المسلحة اللبنانية، المديرية العامة لقوى الامن الداخلي، المديرية العامة للأمن العام، المديرية العامة لأمن الدولة، الجمارك اللبنانية والشرطة البلدية، هي الحاملة الحصرية للسلاح في لبنان.

اعقبت هذا القرار، جلسة اقرار الاهداف الواردة في الورقة الاميركية لتثبيت وقف إطلاق النار، أبرز ما جاء فيها: انسحاب اسرائيل من النقاط الخمس المحتلة، تسوية قضايا الحدود والاسرى بالوسائل الديبلوماسية من خلال مفاوضات غير مباشرة، عودة المدنيين في القرى والبلدات الحدودية الى منازلهم وممتلكاتهم، الى جانب ترسيم الحدود وعقد مؤتمر اقتصادي لدعم الاقتصاد واعادة الاعمار ودعم دولي للجيش.

ما ان خرج هذان القراران من مجلس الوزراء حتى بادرت قيادة الجيش الى القيام بالإجراءات التنفيذية، وفق خطة اخذ المجلس علما بها في جلسة عقدت في 5 ايلول من العام نفسه، حيث تقرر ان ترفع قيادة الجيش تقريرا شهريا في هذا الشأن الى مجلس الوزراء. وهذا ما كان عليه في جلسات عدة، الى ان خلصت الجلسة التي عقدت في 8 كانون الثاني من العام 2026 الى ترحيب الحكومة بتحقيق انجاز المرحلة الاولى من الخطة في جنوب الليطاني وتكليف الجيش وضع خطة لاحتواء السلاح في شمال الليطاني وعرضها على المجلس.

نجحت حكومة الإصلاح والإنقاذ في هذا التكليف وتسلم الجيش ايضا السلاح الفلسطيني في بعض المخيمات، لكنها لم تشر الى مهلة زمنية لانهاء هذا الملف. ولم يفت الحكومة في جلسات مجلس الوزراء ادانة مواصلة اسرائيل في الامعان في خرق اتفاق وقف الاعمال العدائية وتجاهل قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة وعرقلة انتشار الجيش.

على الرغم من تأكيد الحكومة في بيانها الوزاري من ان الدفاع عن لبنان يستدعي إقرار استراتيجيا امن وطني على المستويات العسكرية والديبلوماسية والاقتصادية، الا ان هذه الاستراتيجيا لم تبصر النور. كما تعهدت الحكومة ايضا زيادة عديد القوى المسلحة الشرعية وتجهيزها وتدريبها للتصدي لأي عدوان وضبط الحدود وتثبيتها جنوبا وشرقا وبحرا ومنع التهريب ومكافحة الارهاب. وأصدرت قرارات حول تطويع عناصر لمصلحة الجيش وامن الدولة، فضلا عن تطويع ضباط. اما تجهيز وتدريب هذا العديد فيتطلب دعما عربيا ودوليا.

التزمت الحكومة اجراء استحقاق الانتخابات البلدية والاختيارية في مواعيدها الدستورية، فكان لبنان على موعد مع عدد من الجولات الناجحة في كل من جبل لبنان في 4 ايار عام 2025 وفي لبنان الشمالي وعكار في 11 ايار من العام نفسه، فيما اجريت في بيروت والبقاع في 18 من الشهر نفسه. أخيرا، اختتمت هذه الجولات في الجنوب في 24 ايار.

يبقى الاستحقاق النيابي الذي ستحسم الظروف عملية اتمامه. وفي هذا الاطار، كانت الحكومة قد ارسلت مشروع قانون معجل مكرر يقضي بتعليق القوانين المتعلقة بالمقاعد الستة، اي يصبح الاقتراع لغير المقيمين على 128 نائبا.

اول غيث القرارات الحكومية كان تعيين قادة الاجهزة الامنية وكان ذلك في 13 آذار عام 2025، فعين مجلس الوزراء العماد رودولف هيكل قائدا للجيش، اللواء حسن شقير مديرا عاما للأمن العام، اللواء رائد عبدالله مديرا عاما لقوى الامن الداخلي، والعميد ادغار لاوندس مديرا عاما لجهاز امن الدولة. وكانت قد افتتحت جلساتها

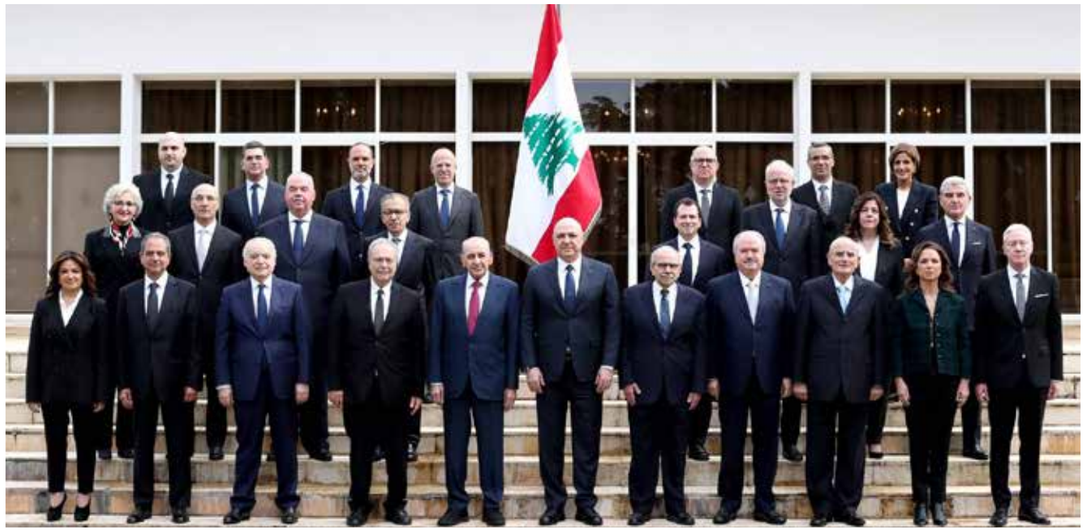

> **نجحت الحكومة في التقدم في موضوع حصر السلاح في يد الدولة**

بعد نيلها ثقة مجلس النواب في السادس من آذار العام الماضي بإقرار مشروع قانون المتضررين من الحرب الإسرائيلية لإعفائهم من بعض الضرائب والرسوم. وبلغ عدد المراسيم الصادرة منذ تشكيل الحكومة 2240 مرسوما.

كذلك جرى تعيين اعضاء المجلس العسكري وتمت التعيينات القضائية، اضافة الى اقرار القوانين التي من شأنها تعزيز استقلالية القضاء. فيما لم تصل قضية انفجار مرفأ بيروت حتى الآن الى خواتيمها المرجوة.

ووفق آلية شفافة وضعتها الحكومة للفئة الاولى، صدرت مجموعة تعيينات شملت 6 مديرين عامين. كذلك فان الحكومة اقرت التشكيلات الديبلوماسية وانجزت التعيينات المالية، لا سيما تعيين حاكم مصرف لبنان كريم سعيد ونواب الحاكم، الى جانب هيئة الاسواق المالية وهيئة التحقيق الخاصة ولجنة الرقابة على المصارف.

اما ابرز انجازاتها التي تندرج في اطار الإصلاحات فهو تعيين الهيئات الناظمة لقطاعات الكهرباء والاتصالات والطيران المدني وزراعة القنب الهندي، بعد طول انتظار. كما تم تعيين مجلس إدارة الجمارك، وفي هذا المجال، تعهدت بتفعيل الهيئات الرقابية كافة وتعزيز المساءلة والمحاسبة لمكافحة الهدر والفساد، وهي مسألة تحتاج الى وقت ومتابعة مستمرة.

كذلك عمدت الى تعيين 14 مؤسسة عامة، من اهمها مجالس ادارة مرفأي بيروت وطرابلس، الاثماء والاعمار، التبغ والتنباك، الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية، ادارة سلامة الغذاء، تلفزيون لبنان وايدال. وفي المحصلة، بلغ عدد تعيينات الفئة الأولى 42 تعيينا ولا يزال هناك 64 مركزا شاغرا من بينها 39 مركزا ذات أولوية.

في جلسة عقدت في 22 ايلول عام 2025، اقرت الحكومة مشروع موازنة العام 2026. كما اقرت الاسباب الموجبة لمشروع ◄

القانون المتعلق بإصلاح وضع المصارف في لبنان واعادة تنظيمها، اضافة الى مشروع قانون لتعديل قانون السرية المصرفية، وآخر هذه القوانين هو مشروع قانون حول معالجة الفجوة المالية الناتجة من الازمة المالية في العام 2019. هذه القوانين الاصلاحية تعد مطلبا لإجراء التفاوض مع صندوق النقد الدولي، لمعالجة التعثر المالي والمديونية وما يزال هذا الملف بالتحديد قيد الإتصالات. اما اعادة هيكلة القطاع العام كما جاء في البيان الوزاري فلم تتحقق بعد، علما ان هناك خطة في هذا السياق. اصلاحيا ايضا، أتى الأعلان عن نمو سجله لبنان الى جانب ناتج وطني وفق ارقام المؤسسات الدولية ليعكس سير الحكومة في هذا العنوان.

تبقى مسألة زيادة انتاجية القطاع العام وكفاءة العاملين فيه والعمل على تأهيلهم وانصافهم فتخضع للدراسة في ظل مباشرة الحكومة بدراسة مشروع قانون تعديل الرواتب والتعويضات الشهرية والأجور للعاملين في هذا القطاع والفئات التي يمثل. فعلى الرغم من تأكيد الحكومة على تشغيل مطار رينيه معوض في القليعات نظرا لأهميته الانمائية، لم يباشر العمل به، في حين انطلقت اعمال توسعة مطار رفيق الحريري

> **التعيينات الامنية والادارية والتشكيلات الديبلوماسية والهيئات الناظمة من اهم انجازاتها**

الدولي وتطويره. في ما يتعلق بموضوع اصلاح قطاع الكهرباء، فان زيادة ساعات التغذية بالتيار الكهربائي تدريجا تحقق نوعا من دون الوصول الى نسبة مرتفعة. وفي 23 تشرين الاول 2025، وافقت الحكومة على تلزيم البلوك رقم 8 لائتلاف شركات Total Energies وقطر للطاقة و Eni الإيطالية ومنحها حقا بترولیا حصريا في هذا البلوك بموجب "إتفاقية استكشاف وانتاج" وفقا لأحكام قانون الموارد البترولية في المياه البحرية.

الحوار الجاد مع الجمهورية العربية السورية لضمان احترام سيادة كل من البلدين واستقلالهما وضبط الحدود من الجهتين وترسيمها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لأي من البلدين، انتقل الى التنفيذ من خلال زيارات متبادلة للوفدين اللبناني والسوري، توجت بزيارة الرئيس سلام الى العاصمة السورية في 15 نيسان عام 2025. وهناك لجان مشتركة جرى تأليفها بين البلدين.

إذا كان ملف النزوح السوري لم يصل الى خواتيمه المرجوة بعد، فان الحكومة مصممة على حله. في هذا المجال، هناك لجنة وزارية يترأسها نائب رئيس مجلس الوزراء طارق متري تتولى هذا الملف ضمن ما يعرف بالعودة الطوعية للنازحين، كما ان الامن العام ملتزم بتوجهاتها ويؤدي دوره من خلال الاجراءات التي يقوم بها. مؤخرا، أعلن عن عودة نحو نصف مليون نازح الى سوريا خلال العام الماضي.

اما حرصها على اعتماد سياسة خارجية، فتعمل على حياد لبنان عن صراعات المحاور وعدم استعمال لبنان منصة للتهجم على الدول العربية الشقيقة والبلدان الصديقة، فعملت الحكومة على ترجمتها. وفي اطار عنوان علاقاتها الخارجية، اعادت وصل ما انقطع مع الدول العربية من خلال زيارات رئيس الحكومة اليها، كذلك عبر حضور كبار المسؤولين الى بيروت.

امام حكومة الرئيس سلام مجموعة ملفات وتعهدات تنتظر التطبيق ومن بينها قضية الأسرى في السجون الإسرائيلية وحقوق المودعين واصلاح السجون وتعزيز التعليم الرسمي وتطبيق القوانين الخاصة بالسلامة المرورية وتنفيذ سياسات تضمن المشاركة الفعالة للنساء في صنع القرار وتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال انشاء نظام حماية اجتماعية شامل وتأمين التغطية الصحية للمواطنين.

تسير الحكومة بخطى ثابتة لتحقيق التزاماتها، ففي بعض الاحيان تسجل تقدما، وفي احيان اخرى يشهد عملها تراجعا في التنفيذ او يصادف مطبات، لكنها في كل الاحوال تواصل مهمتها لتنجز ما تمكن من تعهداتها، قبل ان تتحول الى حكومة تصريف اعمال.